IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp77-109
ISSN 2410-5201
مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (12-6-2021)، تاريخ قبول النشر (12-7-2021)

أحاديث النوم المُوجبة للوضوء التي أعلَّها المُحدِّثون وعمل بها الفقهاء (دراسة نقدية تطبيقية)

اسم الباحث الأول: أ. عائد رمزي أبو غليون * 1

اسم الباحث الثاني : أ.د. نعيم أسعد الصفدي 2

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول): وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - غزة - فلسطين

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني): قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية - غزة

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: nsafadi@iugaza.edu.ps

الملخص:

ملخص البحث

عنوان البحث: أحاديث النوم الموجبة للوضوء التي أعلّها المحدثون وعمل بها الفقهاء (دراسة نقدية تطبيقية).

حيث قام الباحثان بإيراد أحاديث النوم المعلّة، ومن ثم قاما بدراسة هذه الأحاديث، التي بلغ عددها ستة أحاديث، فقاما بدراستها دراسة حديثية وفق قواعد المحدثين، ومن ثم بيَّنا حكم هذه الأحاديث من حيث الصحة والضعف، ثم ذكرا الفقهاء الذين عملوا بهذه الأحاديث، ومن خالفهم في ذلك، وبيّنا الحكم الراجح في المسألة.

كلمات مفتاحية: أحاديث النوم – أعلها المحدثون – عمل بها الفقهاء – دراسة نقدية

Abstract

The title of the research: The hadiths of sleep that require ablution, which were the most prominent of the modernists and the work of the jurists (applied critical study).

Where the two researchers mentioned the reasoned sleep hadiths, and then they studied these hadiths, which numbered six, so they studied them as a modern study according to the rules of the modernists, and then a statement of the ruling of these hadiths in terms of health and weakness, and then they mentioned the jurists who worked with these hadiths, and those who disagreed In that, we explained the correct ruling in the matter.

Keywords: Sleep talk –Top Updaters –The jurists worked – Critical study

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد...

فالحديث والفقه توأمان لا ينفكان؛ فإن جزءًا كبيرًا من الفقه إنما هو ثمرة للحديث؛ ذلك لأن الحديث النبوي الشريف أحد المصادر الرئيسة للفقه الإسلامي؛ ومن هنا كان علم الحديث رواية ودراية من أشرف العلوم وأجلها، بل هو أجلها على الإطلاق بعد العلم بالقرآن الكريم الذي هو أصل الدين ومنبع الطريق المستقيم.

وعليه فقد جاء هذا البحث يدرس مسألة حديثية فقهية متعلقة بموضوع له مكانة كبيرة في العبادات لا سيما في الصلاة ألا وهي الطهارة فهي مفتاحها، وآكد شروطها، ولا بد أن تكون مبنية على أحاديث مقبولة.

أولاً: أهمية البحث وبواعث اختياره.

تكمن أهمية البحث، ودوافع اختياره في النقاط التالية:

1. لم يفرد هذا البحث بدراسة مستقلة –يشمل الدراسة التطبيقية للمرويات –حسب علم الباحثين.
2. أهمية البحث البالغة لخاصة المسلمين وعامتهم، حيث يزيل اللبس عن حكم فقهي مهم.
3. الوقوف على المسائل التي بُنيت على أحاديث معلة وضعيفة في مسألة النوم، مما تسبب العمل بأحاديث لا تصح في الأحكام، ثم الخروج برأي راجح في المسألة.
4. حاجة المسلمين لمعرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع، المبني على أساس من كتاب الله، وصحيح السنة؛ ليعبد المسلم ربه على بصيرة.
5. تكمن أهمية الموضوع في أن الطهارة لها مكانة كبيرة في العبادات لا سيما في الصلاة فهي مفتاحها، وآكد شروطها، ولا بد أن تكون مبنية على أحاديث مقبولة.

ثانيًا: أهداف البحث.

6. التعرف على أحاديث النوم المعلة المعمول بها عند الفقهاء.
7. بيان الراجح في حكم النوم، وهل هو ناقض للوضوء أم غير ناقض.
8. بيان أهمية النقد الحديثي، ومدى تأثيره على الأحكام الفقهية.
9. خدمة المسلمين، وتقديم خلاصة حكم فقهي متعلق بالموضوع.
10. خدمة الباحثين في الفقه، وذلك ليتسنى لهم الوقوف على مدى صحة أو ضعف أحاديث الموضوع.

ثالثًا: الدراسات السابقة.

لم يقف الباحثان على رسالة علمية أو بحث محكم – حسب بحثهما – في أحاديث النوم الموجبة للوضوء التي أعلّها المحدثون وعمل بها الفقهاء (دراسة نقدية)، ولكن وقف الباحثان على أقرب رسالتين علميتين للموضوع، وهما:

1- الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل عند كثير من أهل العلم نماذج تطبيقية في أبواب العبادات، رسالة ماجستير للباحث: محمد رشيد عاشور، مقدمة في كلية الإمام الأعظم- ديوان الوقف السني عام 1430هـ - 2009م، وقد اطلع الباحثان على هذه الرسالة وهي رسالة قيمة، ولكن الباحث اقتصر على ذكر ثلاثة عشر حديثًا في موضوعات مختلفة، منها حديث واحد فقط عن الطهارة، وبالتالي إجراءات البحث وتطبيقاته ونتائجه ستكون مختلفة بشكل كبير.

2- الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل (دراسة نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي).

هذا العنوان رسالة ماجستير للباحث: عامر عبد الفتاح جود الله، مقدمة في جامعة النجاح، نابلس – فلسطين، عام 2010م. اطلع الباحثُ على هذه الرسالة فوجد أن الباحثَ لم يتناول المنهج الاستقرائي بل اكتفى بدراسة بعض النماذج فقط، ورسالته جاءت لبعض أحاديث الطهارة وغيرها من سائر العبادات.

رابعًا: منهج البحث.

اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي التام لأمهات كتب السنة والمذاهب الفقهية مستفيدين من المنهج النقدي في الدراسة, ويتمثل طبيعة عمل الباحثين في النقاط التالية: –

أولًا: منهج الباحثين في ترتيب دراسة الحديث.

1. **تخريج الحديث :**

أ- خرج الباحثان الحديث تخريجًا موسعًا بأوجهه المختلفة حسب الأصول العلمية من مصادرها المطبوعة والمخطوطة إن تيسرت.

ب- إذا كان حديث الباب ضعيفًا توسعا في ذكر متابعاته وشواهده حسب ما وقفا عليه.

ت- رتب الباحثان مصادر التخريج على حسب وفيات المؤلفين.

2. **دراسة علة الحديث:**

أ- التوسع في جمع طرق الحديث والوقوف على مداره، ومتابعاته، وطرقه.

ب- تتبع الحديث المُعل في كتب علل المتقدمين والمتأخرين.

ت- الوقوف على كلام أئمة الشأن ثم صياغة ما يتوصل إليه الباحثان في عبارة مختصرة.

ث- إذا وقفنا على كلام لإمام متقدم في علة حديث من كتب المتأخرين ولم نقف عليه من مصدره الرئيس سنعزو الكلام إلى أقرب كتاب من زمن القائل ما أمكن مع بيان ذلك.

3. **منهج الباحثين في ترجمة الرواة :**

أ- ذكرنا اسم الراوي وكنيته ونسبه ووفاته – إن وجدت – حسب ما ذُكر في كتب الرجال والجرح والتعديل دون التقيد بقول إمام أو كتاب.

ب- ترجمنا للراوي المختلف فيه, أو فيه علة وتوسعنا في البحث, ذاكرين أقوال المجرِّحين والمعدِّلين ووازنا بين الأقوال مُرجحين بينها حسب علم الجرحِ والتعديل مستأنسين برأي الإمامين الذهبي وابن حجر لتضلعهما في هذا العلم ولكونهما من المتأخرين الذين اطلعوا على أقوال المتقدمين.

4. **منهج الباحثين في خدمة الحديث:**

أ- بيان غريب الحديث من كتب غريب الحديث والشروح واللغة.

ب- ضبط الكلمات الغريبة من مظانها.

ت- التعريف بالأعلام الواردة من كتب التراجم والتاريخ.

ث- التعريف بالبلدان من كتب معاجم البلدان ومعاصرتها ما أمكن.

5. **منهج الباحثين في الدارسة الفقهية:**

أ- بيّنا الفقهاء الذين عملوا بالأحاديث المعلة، تحت عنوان:"دراسة الحديث دراسة فقهية".

ب- ذكرنا المذاهب الفقهية التي أخذت بالأحاديث وعملت به.

ت- ذكرنا العلماء الذين عملوا بهذا الحديث من الفقهاء.

ث- رجحنا بين الأقوال وفق الضوابط والأصول.

خامسًا: خطة البحث.

اشتمل البحث على مقدمة, ومبحثين, وخاتمة, ثم مصادر البحث.

المقدمة: واشتملت على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهداف البحث, والدراسات السابقة، ومنهج البحث، ومنهج الباحثين، وخطة البحث:

المبحث الأول: الحكم على الحديث عند المحدثين والفقهاء، والأسباب التي جعلت الفقهاء يعملون بالأحاديث المُعلّة والضعيفة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكم على الحديث بين المحدثين، والفقهاء.

المطلب الثاني: الأسباب التي جعلت الفقهاء يعملون بالأحاديث المعلة والضعيفة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (دراسة أحاديث النوم المعلّة).

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول:

فيه حديثان: الحديث الأول، والحديث الثاني.

المطلب الثاني: الحديث الثالث.

المطلب الثالث: الحديث الرابع.

المطلب الرابع: الحديث الخامس.

المطلب الخامس: الحديث السادس.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات. ثم المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الحكم على الحديث عند المحدثين والفقهاء، والأسباب التي جعلت الفقهاء يعملون بالأحاديث المُعلّة والضعيفة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكم على الحديث بين المحدثين، والفقهاء.

اتبع المحدثون منهجًا دقيقًا فريدًا في الحكم على الأحاديث (الأسانيد، والمتون)، حيث إنهم وضعوا شروطًا منضبطة للحكم على الحديث بما يناسبه من القبول[1] أو الرد[2]، ولا يكون الحديث مقبولًا عند المحدثين إلا إذا توفر فيه خمسة شروط[3] اتفق عليها علماء الحديث وهي:

1. العدالة
2. الضبط –ولو لم يكن تامًا–[4].
3. الاتصال.
4. السلام من الشذوذ.
5. السلامة من العلة القادحة.

فإذا اختل شرط منها فأكثر ضعف الحديث، وحكم عليه بما يناسبه وفق مصطلحات وضعها المحدثون.

قال الشيخ نور الدين عتر:"إن المحدثين وضعوا شروطًا دقيقة لقبول الحديث، تشمل فحص المتن والسند، فالعلة والشذوذ قادحان في صحة الحديث، وهما يقعان في المتن كما يقعان في السند، بل إن شريطة الثقة والعدالة والضبط ترتبط بالمتن ارتباطًا وثيقًا كما يُعرف من تأمل أبحاثهما فيما سبق، ثم كان من دقة منهجهم أن ميزوا بين مراتب القبول ولم يسووا بينها، فهي متفاوتة من أصح الصحيح إلى أدنى مراتب الحسن، ولم يغفلوا فيها عن اعتبار عنصر التقوية، فالحسن إذا تقوى يلتحق بالصحيح، والضعيف اليسير الضعف إذا تقوى يلتحق بالحسن"[5].

قال الباحثان: إن الفقهاء خالفوا منهج المحدثين في التعامل مع إصدار الحكم على الحديث، فهم لا يعتنون بالنظر في الأسانيد، وضبط الرواة، وعلل المتون كنظر المحدثين، ولذلك تجد من الفقهاء من يصحح حديثًا اتفق المحدثون على ضعفه أو نكارته، وذلك لأن المحدثين تعاملوا في الحكم مع جميع شروط القبول مفصلة، بينما الفقهاء اكتفوا بالحكم على الحديث من خلال ظاهر الإسناد، أو المتن، وهذا لا يكفي في الحكم النهائي على الحديث بالقبول أو الرد.

قال الإمام ابن الجوزي:"رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مُزْجاة يُعول أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعرِض عن الصحاح ويقلد بعضهم بعضًا فيما يَنقل ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قوم غلب عليهم الكسل ورأوا أن في البحث تعبا وكلفة فتعجلوا الراحة واقتنعوا بما سطره غيرهم.

والقسم الثاني: قوم لم يهتدوا إلى أمكنة الحديث وعلموا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا فاستنكفوا عن ذلك.

---

(1) قلنا القبول أي الحديث المقبول، ولم نقل الصحيح، ليدخل فيه الصحيح بقسميه، والحسن بقسميه.

(2) قلنا الرد أي المردود ولم نقل الضعيف، ليدخل فيه الضعيف بأنواعه، والموضوع.

(3) قال الباحثان: هذه الشروط مبثوثة في كتب علوم الحديث ومبسوطة هناك، ومن هذه الكتب: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، المشهور بـ"المقدمة"(ص79)، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(ص66)، والسخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي(28/1)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر(180/1).

(4) إذا كان تامًا مع توفي باقي شروط الصحة كان صحيحًا، وإذا كان ناقصًا مع توفي باقي شرط الصحة فهو الحسن.

(5) منهج النقد في علوم الحديث(ص319).

والقسم الثالث: قوم مقصودهم التوسع في الكلام طلبًا للتقدم والرئاسة واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفات لهم إلى الحديث لا إلى تصحيحه ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهر لدينه وطلب الوثيقة من أمره"[1].

قال ابن حجر مقررًا أن الضبط شرط في صحة الحديث:"الذي صححه الخطيب: شرطه أن يكون الراوي عدلًا ضابطًا، وأما الفقهاء والأصوليون: فيقبلون ذلك من العدل مطلقًا، وبين الأمرين فرق كثير"[2].

قال الباحثان: وربما استعمل الفقهاء المنهج العقلي المجرد في قبول الحديث أو رده، وهذا مخالف تمامًا لمنهج المحدثين الذين يعملون بالقواعد والضوابط المعروفة لديهم، التي لا دخل للعقل المجرد فيها.

قال الإمام ابن الجوزي:"ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء ويقول في تصنيفه عن ألفاظ قد أخرجت في الصحاح لا يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذه الألفاظ ويرد الحديث الصحيح ويقول هذا لا يعرف وإنما هو لا يعرفه"[3].

قال الباحثان: ولعل هذا القصور من الفقهاء في الحكم على بعض الأحاديث بالصحة وهو ضعيف عند المحدثين، أو العكس من ذلك، إنما هو لاعتنائهم بشكل كبير بالمتون وحفظها، واستنباط المسائل والأحكام منها، دون التعمق في النظر بشروط القبول للحديث.

قال الإمام ابن حبان:"الفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين، فإذا رفع محدث خبرًا وكان الغالب عليه الفقه لم أقبل رفعه إلا من كتابه، لأنه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع، وإنما همته إحكام المتن فقط"[4].

قال ابن رجب الحنبلي:"الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرًا، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم"[5].

قال الباحثان: وعلى ذلك كان كثير من النقاد يثني على بعض الرواة من الناحية الفقهية، ويقدح به من جهة الضبط والرواية، ومن أمثلة ذلك:

ما قال أبو حاتم الرازي: في ترجمة حماد بن أبي سليمان الكوفي(ت:120هـ)[6]:"صدوق، لا يُحتج بحديثه، وهو مُستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شَوَّش[7]"[8].

ومثال آخر: ما جاء في ترجمة عبد الملك بن حبيب بن سليمان الأندلسي(ت:239هـ)[9]، أنه من حُذَّاق[1] فقهاء المالكية، ومن المبرّزين به، إلا أنه في الحديث من الضعفاء المتروكين.

---

(1) التحقيق في مسائل الخلاف(23/1).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح(612/2).

(3) التحقيق في مسائل الخلاف(23/1).

(4) مقدمة صحيحه "التقاسيم والأنواع"(159/1).

(5) شرح علل الترمذي(279/2).

(6) انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير(18/3-رقم75)، وابن حبان، مشاهير علماء الأمصار(ص178-رقم843)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال(2/3-رقم413)، والذهبي، سير أعلام النبلاء(231/5).

(7) التشويش يعني: التخليط. انظر: الرازي، مختار الصحاح(ص354)، والزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس(240/17).
قال الباحثان: المقصود أنه ضابط للفقه، ولكنه إذا حدّث خلط في الحديث، ولم يأت به على الوجه المضبوط.

(8) انظر: ابنه، الجرح والتعديل(147/3-رقم2935).

(9) انظر ترجمته: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس(312/1-رقم816)، والذهبي، تاريخ الإسلام(874/5)، وابن حجر، تهذيب التهذيب(390/6-رقم736).

قال الذهبي:"كان موصوفًا بالحذق في الفقه، كبير الشأن، بعيد الصِّيت، كثير التصانيف، إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن، بل يحمل الحديث تهورًا كيف اتفق، وينقله وجادة وإجازة، ولا يتعانى تحرير أصحاب الحديث"(2).

وقال ابن حجر:"الفقيه المشهور صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط"(3).

وقال عبد الرحمن المعلمي اليماني:"كان ابن حبيب فقيهًا جليلًا نبيلًا صالحًا في نفسه لكن لم تكن الرواية من شأنه كان يتساهل في الأخذ ويروي على التوهم"(4).

قال الباحثان: وهذا التفريق الذي قلنا به –أي الفرق بين المحدثين والفقهاء في الحكم على الأحاديث– طبَّقه العلماء في الحكم على الحديث، بمعنى أنهما كثيرًا ما كانوا يقولون، هذا الحديث صحيح على طريقة الفقهاء، يعني فيه نوع من التساهل، من أمثلة ذلك:

قال ابن دقيق العيد مطبقًا للتصحيح على طريقة الفقهاء في حديث القلتين(5):"وقد صحح بعضهم إسناد بعض طرقه، وهو –أيضًا– عندنا صحيح على طريقة الفقهاء؛ لأنه وإن كان حديثًا مضطرب الإسناد، مختلفًا فيه في بعض ألفاظه، وهي علة عند المحدثين..."(6)، وبين ابن دقيق العيد في أكثر من موضع التصحيح على طريقة الفقهاء(7).

وذكر ابن حجر في ثنايا حديثه على طرق تخريج حديث قال:"وعن حذيفة رضي الله عنه ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في العلل وقالا:"إنه لا يثبت".

قلت: –أي ابن حجر– ونفيهما الثبوت على طريقة المحدثين وإلا فهو على طريقة الفقهاء قوي لأن رواته ثقات أخرجه البيهقي من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة رضي الله عنه، وأعلّه بأن أبا بكر بن إسحاق الصِّبْغِي قال: هو ساقط قال علي بن المديني:"لا يثبت فيه حديث"(8).

قال الباحثان: بناءً على كل ما سبق يتضح لنا جليًا بأن طريقة المحدثين في الحكم على الحديث(السند، والمتن) أقوى وأتقن وأمكن من طريقة الفقهاء، لعدة أسباب:

1- أن المحدثين هم أهل الشأن الذين يرجع لهم في الكلام على الحديث، بينما الفقهاء يُرجع لهم في مسائل الفقه.

2- أن المحدثين يعتمدون على نقد الإسناد والمتن في الحكم على الحديث وفق قواعد منضبطة، بينما الفقهاء يكتفون بالنظر إلى ظاهر الإسناد دون النظر إلى العلل وغيرها مما ذكرنا من شروط القبول.

3- أن المحدثين يُراعون ما خفي من القوادح في الأسانيد المتون، بينما الفقهاء يكتفون بما ظهر من توثيق الرواة.

المطلب الثاني : الأسباب التي جعلت بعض الفقهاء يعملون بالأحاديث المعلة والضعيفة.

قال الباحثان: بعد النظر في كتب الفقهاء وقف الباحثان على عدة أسباب جعلت من الفقهاء من يعمل بالأحاديث المعلة والضعيفة، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

---

(1) قال الباحثان: الحاذق: هو الماهر المتقن للشيء. والمقصود به هنا: أنه من الفقهاء المتقنين لمذهب الأمام مالك. انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة(38/2)، وعلي بن إسماعيل بن سِيْدَه المرسي، المحكم والمحيط الأعظم(570/2).

(2) سير أعلام النبلاء(103/12).

(3) تقريب التهذيب(ص362–رقم4174).

(4) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل(551/2).

(5) إسناده صحيح. أخرجه الشافعي في الأم(9/2)، وأحمد في المسند(374/8–رقم4753)، وأبو داود في السنن(48/1–رقم65)، وابن ماجه في السنن(325/1–رقم518)، والنسائي في السنن الصغرى(175/1–رقم328)، جميعهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(6) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام(75/1).

(7) انظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام(183/1)، و(228/4).

(8) التلخيص الحبير(371/1–372).

1- عدم اشتراط بعض الفقهاء اتصال السند، اكتفاءً بثقة ما ظهر من رواة إسناده، فأخذ بعضهم بالحديث المنقطع، والمعضل، والمعلق وأشباهها[1].

2- الاكتفاء بالعدالة الظاهرة لقبول الحديث، وعدم الالتفات لضبط الراوي.

3- قبول رواية مجهول الحال اكتفاء بإسلام الراوي، وعدالته الظاهرة، وممّن أخذ بهذا المسلك من الفقهاء ابن عبد البر فقال:"كل حامل علم معروفُ العِناية به فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى تتبين جَرْحَته في حاله أو في كثرة غلطه"[2].

4- العمل بالحديث المرسل.

قال الباحثان: الحديث المرسل عند جمهور المحدثين هو من أنواع الحديث الضعيف، وأكثرهم على عدم الاحتجاج به[3]، بينما درج كثير من الفقهاء على الأخذ به، والعمل به في الأحكام[4].

قال ابن عبد البر:"وأما الأحاديث المسندة في معاني الحديث المرسل"[5].

5- عدم الالتفات إلى الاختلاف الواقع في جرح الراوي وتعديله.

6- العمل بالحديث الضعيف المتعاضد بكثرة الطرق دون الالتفات إلى شدة وخفة الضعف.

قال الباحثان: وهذا السبب هو من أكثر الأسباب التي وقفنا عليها، فالناظر في كتب الفقهاء سواء كانت كتب الفروع الفقهية، أو الشروح الحديثية عند علماء المذاهب، سيجد أنهم كثيرًا ما يصححون ويحسنون بمجموع الطرق دون النظر إلى آحاد الأسانيد، فعند كثير من الفقهاء إذا جاء الحديث من طرق كثيرة متعددة يذهب إلى التصحيح أو التحسين.

قال الباحثان: وهذا المنهج –أي التصحيح، والتحسين بمجموع الطرق– ليس صحيحًا على الإطلاق، فبعض الأحاديث جاءت من طرق متعددة لكن عند النظر في أسانيدها يجد الباحث أنها طرق واهية أو منكرة أو شديدة الضعف أو حتى ربما موضوعة، فمثل هذه الأسانيد على كثرتها لا تزيد الحديث إلا نكارة، فلا بد من التصحيح أو التحسين بمجموع الطرق مع مراعاة عدم شدة ضعفها[6].

---

(1) انظر: معرفة أنواع علم الحديث"المقدمة"، لابن الصلاح(ص134).

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد(28/1).

(3) قال مسلم بن الحجاج:"والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"، وقال أبو بكر محمد بن موسى الحازمي:"إن المرسل أكثر الناس على ترك الاحتجاج به"، وقال ابن الصلاح:"ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف... وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم". انظر: مقدمة صحيح مسلم(29/1)، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار(ص15)، ومعرفة أنواع علم الحديث(ص130).

(4) قال الذهبي:"إن المرسل إذا صح إلى تابعي كبير، فهو حجة عند خلق من الفقهاء". انظر: الموقظة(ص39)، وانظر للاستزادة في هذا الموضوع: أبو الوليد سليمان الباجي، الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل(ص239)، والنووي، شرح صحيح مسلم(30/1)، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي(198/1)، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار(262/1)، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر(559/2).

(5) التمهيد(48/20).

(6) **قال الباحثان:** للاستزادة في هذا الموضوع يمكن الاطلاع على كتاب، الشيخ طارق بن عوض الله بن محمد، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية
(دراسة أحاديث النوم المعلّة)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول:

فيه حديثان:

الحديث الأول: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:"الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ[1]، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ".

الحديث الثاني: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْن أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْعَيْنَيْنِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتُطْلِقَ الْوِكَاءُ".

المطلب الثاني: الحديث الثالث

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفِقُ فَاحْتَضَنِّي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ وَجَبَ عَلَيَّ وَضُوءٌ؟ قَالَ:"لَا، حَتَّى تَضَعَ جَنْبَكَ".

المطلب الثالث: الحديث الرابع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ، فَقَالَ:"إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ".

المطلب الرابع: الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:"مَنْ نَامَ جَالِسًا فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ وَمَنْ وَضَعَ جَنْبَهُ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ".

المطلب الخامس: الحديث السادس

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَالَ:"الْوُضُوءُ عَلَى مَنِ اضْطَجَعَ".

تخريج الأحاديث:

تخريج الحديث الأول:

أخرجه أحمد في المسند(227/2-رقم887)، وأبو داود في السنن(146/1-رقم203)، وابن ماجه في السنن(301/1-رقم477)، وابن المنذر في الأوسط(144/1-رقم36)، والطحاوي شرح مشكل الآثار(55/9-رقم3432)، والعقيلي في الضعفاء(241/6-رقم6316)، والطبراني في مسند الشاميين(378/1-رقم656)، والدارقطني في السنن(295/1-رقم600)، الحاكم في معرفة علوم الحديث(ص133)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير(190/1-رقم578)، وفي معرفة السنن والآثار(367/1-رقم935)، جميعهم من طريق بقية بن الوليد، عن الوَضين بن عطاء، عن محفوظ بن علقمة، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:"الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ".

---

(1) الوكاء: أصله هو الخيط أو الرباط الذى يشدُّ به رأس القربة، و"السَّه" يعنى: حلقة الدُّبر.

والمقصود: معنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظًا كانت استه كالمشدودة المُوكى عليها، فإذا نام انحل وكاؤها، كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح، وهو من أحسن الكنايات وألطفها. انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث(451/2)، والخطابي، معالم السنن(72/1)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر(430/2).

تخريج الحديث الثاني:

أخرجه أحمد في المسند(92/28-رقم16879)، والدارمي في السنن(562/1-رقم749)، وأبو يعلى في المسند(362/13-رقم7372)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(57/9-رقم3434)، والطبراني في المعجم الكبير(372/19-رقم875)، وفي مسند الشاميين(358/2-رقم1494)، والدارقطني في السنن(293/1-رقم597، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء(154/5)، والبيهقي في السنن الكبير(191/1-رقم579)، وفي معرفة السنن والآثار(366/1)، جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن عطية بن قيس الكلابي، أن مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"إِنَّ الْعَيْنَيْنِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتُطْلِقَ الْوِكَاءُ".

تخريج الحديث الثالث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء(374/2)، وابن عدي في الكامل(235/2)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير(194/1-رقم596)، من طريق بحر بن كَنِيْز السَّقَّاء، عن ميمون الخياط، عن أبي عياض، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفِقُ فَاحْتَضَنَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ وَجَبَ عَلَيَّ وَضُوءٌ؟ قَالَ:"لَا، حَتَّى تَضَعَ جَنْبَكَ".

تخريج الحديث الرابع:

أخرجه أبو داود في السنن(145/1-رقم202)، والترمذي في الجامع(111/1-رقم77)، وأبو يعلى في المسند(369/4-رقم2487)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(49/9-رقم3429)، والطبراني في المعجم الكبير(157/12-رقم12748) والدارقطني في السنن(292/1-رقم596)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه(ص187-رقم195)، والبيهقي في السنن الكبير(194/1-رقم597)، جميعهم من طريق أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ، فَقَالَ:"إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ".

تخريج الحديث الخامس:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط(152/6-رقم6060)، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن ليث بن أبي سُليم.

وأخرجه الدارقطني في السنن(294/1-رقم599)، من طريق عمر بن هارون، عن يعقوب بن عطاء .

كلاهما(ليث، ويعقوب)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:"مَنْ نَامَ جَالِسًا فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ وَمَنْ وَضَعَ جَنْبَهُ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ".

تخريج الحديث السادس:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(243/8-رقم7948)، من طريق جعفر بن الزبير، عن القاسم، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَالَ:"الْوُضُوءُ عَلَى مَنِ اضْطَجَعَ".

الحكم على الأحاديث وبيان عللها

أولًا: الحكم على الحديث الأول.

قال الباحثان: إسناده ضعيف.

فيه ثلاث علل:

العلة الأولى: تدليس بقية بن الوليد.

هو: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حَرِيز، أبو يُحْمِد الحِمْيَرِي، الكَلَاعي، المَيْتَمي الحِمصي(ولد سنة110هـ، ت:197هـ)[1].

بقية من المُدلسين الذين لا تقبل رواياتهم إلا بالسماع، فهو من أصحاب التدليس القبيح.

قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي:"رُمِي بقية باستباحة التدليس بإسقاط الضعفاء، وهو مُفسدٌ لعدالته إن صحَّ ذلك عنه، بخلاف التدليس بإسقاط الثقات"[2].

وعلّق الذهبيُّ على ابن القطان في الميزان قائلًا:"قلت نعم والله صح هذا عنه, إنه يفعله, وصح عن الوليد بن مسلم, بل وعن جماعة كبار فعله، هذه بلية وهذه بلية منهم, ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمّد الكذب هذا أمثل ما يعتذر به عنهم"[3].

وعلّق عليه أيضًا في السير قائلًا:"قلت: نعم، تيقنا أنه كان يفعله، وكذلك رفيقه الوليد بن مسلم، وغير واحد، ولكنهم ما يظن بهم أنهم اتهموا من حدثهم بالوضع لذلك فالله أعلم"[4].

وقال أبو زُرعة العراقي:"مشهور بالتدليس مكثر له عن الضعفاء يعاني تدليس التسوية، وهو أفحش أنواع التدليس"[5].

ومثله قال برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي في التبيين لأسماء المدلسين[6].

وعدَّه ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين قال:"الرابعة من اتُفق على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد"[7].

وأعل الحديث بتدليس بقية: ابن القطان الفاسي[8]، والزيلعيُّ[9]، وابنُ الملقن[10]، وغيرهما.

العلة الثانية: الوَضين بن عطاء، أبو كِنانة الخزاعي.

قال الباحثان: مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب لسوء حفظه.

وثقه: يحيى بن معين[11]، وأحمد بن حنبل[12]، ودُحيم الدمشقي[13]، وابن حبان[14].

وقال الجوزجاني:"واهي الحديث"[15].

وقال أبو حاتم:"تعرف وتنكر"[1].

---

(1) **انظر ترجمته:** الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي(259/2-رقم 302)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي(266/1)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي(623/7-رقم 3514)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر(328/10-رقم934)، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي(29/10-رقم1071)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي(192/4-رقم738)، وتاريخ الإسلام، للذهبي(1082/4-رقم49)، والمدلسين، لأبي زرعة العراقي(ص37-رقم4)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص126-رقم 734).

(2) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام(168/4).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(54/2).

(4) سير أعلام النبلاء(529/8).

(5) المدلسين(ص37).

(6) (ص16-رقم4).

(7) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس-طبقات المدلسين-(ص14)، و(ص49-رقم117).

(8) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام(9/3).

(9) نصب الراية(45/1).

(10) البدر المنير(427/2).

(11) انظر: المزي، تهذيب الكمال(451/30).

(12) العلل ومعرفة الرجال -رواية ابنه عبد الله-(115/3-رقم4480).

(13) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال(334/4).

(14) مشاهير علماء الأمصار(ص292-رقم1463).

(15) أحوال الرجال(ص288-رقم304).

وضعفه: ابن سعد[2]، وابن حزم[3]، وابن قانع[4]، وابن كثير[5]، وابن الملقن [6].

وقال ابن حجر:"صدوق سيء الحفظ، ورمي بالقدر"[7].

قال الباحثان: قول من جَرَحه هو الأظهر، لأنهم بينوا سبب الجرح، وهو سوء حفظه، فقولهم مقدَّم وفق قواعد علم الجرح والتعديل.

وأعل الحديث بالوضين: ابنُ الجوزي[8]، والزيلعيُّ[9]، وابنُ الملقن[10].

العلة الثالثة: الانقطاع.

عبد الرحمن بن عائذ لم يسمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال أبو زرعة الرازي:"ابن عائذ، عن علي رضي الله عنه، مرسل"[11].

وقال ابن القطان الفاسي:"ويرويه ابن عائذ عن علي، ولم يسمع منه"[12].

وأعلَّه بالانقطاع عبد الحق الإشبيلي فقال:"ليس بمتصل"[13]، وأقرَّه ابن القطان الفاسي فقال:"وهو كما قال ليس بمتصل"[14].

وكذلك أعله بالانقطاع الزيلعي[15].

وضعف الحديث: أبو زرعة[16]، وأبو حاتم[17] الرازيان، وابن حزم[18]، وابن عبد البر[19]، وابن حجر[20].

وقال ابن القطان:"فهذه ثلاث علل سوى الإرسال، كل واحدة تمنع من تصحيحه، مسندًا كان أو مرسلًا"[21].

ثانيًا: الحكم على الحديث الثاني.

قال الباحثان: إسناده منكر.

فيه علتان:

العلة الأولى: أبو بكر بن أبي مريم: بُكَير بن عبد الله بن أبي مريم الغَسَّاني، الشَّامي.

---

(1) ابنه، الجرح والتعديل(50/9).

(2) الطبقات الكبير(470/9-رقم4735).

(3) المحلى(218/1).

(4) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد(668/15).

(5) البداية والنهاية(18/2).

(6) البدر المنير(427/2).

(7) تقريب التهذيب(ص581-رقم7408).

(8) التحقيق(171/1).

(9) نصب الراية(45/1).

(10) البدر المنير(427/2).

(11) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث(ص260-رقم106).

(12) بيان الوهم والإيهام(9/3).

(13) الأحكام الوسطى(146/1).

(14) بيان الوهم والإيهام(9/3).

(15) نصب الراية(45/1).

(16) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث(ص260-رقم106).

(17) انظر: ابنه، علل الحديث(ص260-رقم106).

(18) المحلى(218/1).

(19) التمهيد(248/18)، والاستذكار(77/2).

(20) بلوغ المرام(ص74).

(21) بيان الوهم والإيهام(9/3).

قال الباحثان: عابد، إلا أنه متفق على تضعيفه، ومتفق على اختلاطه[1].

قال أبو حاتم الرازي:"ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا متاعه، فاختلط"[2].

وقال أبو داود:"سُرِقَ له حُلِي فأُنكر عقله"[3].

وقال ابن حبان:"كان أبو بكر بن أبي مريم من خير أهل الشام، ولكنه كان رديء الحفظ، يحدث بالشيء ويهم فيه، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد"[4].

وأعلَّه جمع من الأئمة بأبي بكر بن أبي مريم منهم: عبد الحق[5]، وابن الجوزي [6]، وابن الملقن[7]، والهيثمي[8].

العلة الثانية: الوقف.

خالف ابنُ أبي مريم مروانَ بن جناح الأموي، فرواه الأخير موقوفًا على معاوية رضي الله عنه من قوله[9]، وخالفه ابن أبي مريم فرواه مرفوعًا.

قال البيهقي:"كذا رواه أبو بكر بن أبي مريم، مرفوعًا، وهو ضعيف... ورواه مروان بن جناح، عن عطية، عن معاوية رضي الله عنه، موقوفًا عليه"[10].

ونقل ابن عدي عقب الحديث قول الوليد بن مسلم:"مروان أثبت من أبي بكر بن أبي مريم"[11].

قال ابن عبد الهادي:"والصواب في حديث معاوية أنه موقوف عليه"[12].

ضعف الحديث جمع من الأئمة: أبو زرعة[13]، وأبو حاتم[14] الرازيان، وابن حزم[15]، والبيهقي[16]، وابن عبد البر[17]، وابن عبد الهادي[18] وابن حجر[19].

---

(1) انظر: تاريخ ابن معين-رواية الدوري-(437/4-رقم5173)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل-رواية ابنه عبد الله-(39/2-رقم1484)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي(ص115-رقم668)، والضعفاء، للعقيلي(378/4-رقم1330)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم(404/2-رقم1590)، والمجروحين، لابن حبان(146/3-رقم1255)، والكامل، لابن عدي(207/2-رقم277)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(152/1-رقم584)، والمغني في الضعفاء، للذهبي(774/2-رقم7340)، والتكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير(69/3-رقم1857).

(2) انظر: ابنه، الجرح والتعديل(405/2).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني(ص254-رقم1698).

(4) المجروحين(146/3-رقم1255).

(5) الأحكام الوسطى(146/1).

(6) التحقيق(171/1).

(7) البدر المنير(429/2).

(8) مجمع الزوائد(247/1).

(9) أخرجه ابن عدي في الكامل(209/2)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير(191/1-رقم580).

(10) معرفة السنن والآثار(366/1).

(11) الكامل(209/2).

(12) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم(ص72).

(13) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث(ص260-رقم106).

(14) انظر: ابنه، علل الحديث(ص260-رقم106).

(15) المحلى(218/1).

(16) معرفة السنن والآثار(366/1).

(17) التمهيد(248/18)، والاستذكار(77/2).

(18) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم(ص72).

(19) بلوغ المرام(ص74).

خلاصة الحكم على الحديثين الأوليين: ضعيفان لا تقوم بهما الحجة.

قال ابن حزم:"هذان أثران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما"[1].

وقال ابن عبد البر:"هما حديثان ضعيفان لا حجة فيهما من جهة النقل"[2].

الحكم على الحديث الثالث:

قال الباحثان: إسناده منكر.

فيه علتان:

العلة الأولى: بحر بن كَنِيْز الباهلي، أبو الفضل البصري، المعروف بـ"السَّقَّاء"[3].

قال الباحثان: متفق على أنه متروك الحديث.

قال: أبو داود[4]، والنسائي[5]، والدارقطني[6]، وعبد الحق الإشبيلي[7]، وابن الملقن[8]، والهيثمي[9]، وابن حجر[10]:"متروك الحديث".

وقال الجوزجاني:"ساقط"[11].

وقال ابن حبان:"كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك"[12].

قال ابن حزم:"بحر بن كنيز السقاء، وهو لا خير فيه متفقٌ على اطِّرَاحِه"[13].

وقال ابن عدي:"وكل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها والضعف على حديثه بين"[14].

وقال الهيثمي:"أجمعوا على ضعفه"[15].

وقال الذهبي:"متفق على تركه"[16].

العلة الثانية: التفرد.

قال الباحثان: تفرد بحر بن كنيز برواية هذا الإسناد.

قال البيهقي:"هذا الحديث ينفرد به بحر بن كُنيز السقاء، عن ميمون الخياط، وهو ضعيف، ولا يحتج بروايته"[1].

---

(1) المحلى(218/1).

(2) الاستذكار(77/2).

(3) هذه النسبة لمن يسقى الناس الماء، وعُرف بذلك لأنه كان يسقي الحُجاج. انظر: السمعاني، الأنساب(149/7).

(4) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود(ص224-رقم1482).

(5) الضعفاء والمتروكين(ص64-رقم82).

(6) الضعفاء والمتروكين(260/1).

(7) الأحكام الوسطى(358/1).

(8) البدر المنير(692/1).

(9) مجمع الزوائد(87/4).

(10) تغليق التعليق(227/3).

(11) أحوال الرجال(ص162-رقم146).

(12) المجروحين(192/1-رقم140).

(13) المحلى(214/1).

(14) الكامل(235/2).

(15) مجمع الزوائد(220/1).

(16) ديوان الضعفاء(ص44-رقم546).

وضعف الحديث جمع من العلماء منهم:

العقيلي قال:"لا يحفظ من وجه ثابت"[2].

وابن حزم قال:"لا يحل رواية هذا الحديث إلا على بيان سقوطه"[3].

والبيهقي قال:"هذا الإسناد ليس بقوي"[4].

الحكم على الحديث الرابع:

قال الباحثان: إسناده منكر

فيه علتان:

العلة الأولى: يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالد الدالاني، الكوفي.

قال الباحثان: مختلف فيه، وهو صدوق يُخطئ.

قال يحيى بن معين[5]، والنسائي[6]:"ليس به بأس".

وقال أحمد:"لا بأس به"[7].

قال البخاري:"صدوق، وإنما يهم في الشيء"[8].

وقال ابن حبان:"كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات"[9].

وقال ابن حجر:" صدوق يُخطئ كثيرًا وكان يدلس"[10].

العلة الثانية: التفرد، والمخالفة.

تفرد أبو خالد الدالاني برواية قوله:"إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ"، فلم يُعرف هذا الكلام في الحديث المعروف عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال أبو داود:"هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئًا من هذا، وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظًا"[11].

قال ابن عدي:"هذا الإسناد، عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير أبي خالد وعن أبي خالد عبد السلام"[12].

وقال الدارقطني:"تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح"[13].

وقال البيهي:"تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني"[1].

---

(1) السنن الكبير (194/1).

(2) الضعفاء (374/2).

(3) المحلى (214/1).

(4) الخلافيات (263/1).

(5) التاريخ –رواية الدارمي– (ص228–رقم880).

(6) انظر: المزي، تهذيب الكمال (275/33).

(7) انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (210/3).

(8) انظر: الترمذي، العلل الكبير (ص45).

(9) المجروحين (105/3–رقم1183).

(10) تقريب التهذيب (ص636–رقم8072).

(11) السنن (145/1).

(12) الكامل (167/9).

(13) السنن (292/1–رقم596).

قال الباحثان: وجه مخالفة الدالاني هو أن أصل الحديث مُخرج في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما دون ما ذكره، فنصه في الصحيحين من طريق كريب عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بِتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى حَاجَتَهُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَتَى القِرْبَةَ فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وُضُوءًا بَيْنَ وُضُوءَيْنِ لَمْ يُكْثِرْ وَقَدْ أَبْلَغَ، فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَتَمَطَّيْتُ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَرَى أَنِّي كُنْتُ أَتَّقِيهِ، فَتَوَضَّأْتُ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَتَامَّتْ صَلاَتُهُ ثَلاَثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، فَآذَنَهُ بِلاَلٌ بِالصَّلاَةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ..."[2].

قال الباحثان: وجه التفرد والنكارة في حديث الدالاني أنه لم يُذكر في الحديث المعروف الثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله:"إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ".

قال البيهقي:"تفرد بآخر هذا الحديث أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني عن قتادة، وأنكره عليه جميع أئمة أهل الحديث"[3].

العلة الثالثة: الانقطاع.

قال الباحثان: قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية.

قال شعبة:"لم يسمع منه –أي قتادة من أبي العالية– إلا أربعة أحاديث: حديث يونس ابن متى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر...الحديث"[4].

قال أبو القاسم البغوي:"يقال: إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية"[5].

وضعف الحديث جمع من الأئمة منهم: أحمد بن حنبل[6]، والبخاري[7]، وأبو داود[8]، والدارقطني[9]، والنووي[10]، وابن الملقن[11]، وابن حجر[12]، والرُّباعي الصنعاني[13].

قال أبو داود:"هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئًا من هذا، وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظًا"[14].

وقال النووي:"أما حديث الدالاني فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، وممن صرح بضعفه من المتقدمين أحمد بن حنبل والبخاري وأبو داود"[15].

---

(1) السنن الكبير(194/1).

(2) متفق عليه. أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء–باب التخفيف في الوضوء(39/1–رقم138)، ومسلم في الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها–باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه(525/1–رقم673).

(3) الخلافيات(257/1).

(4) انظر: ابن عبد الهادي، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق(366/2)، وابن رجب، شرح علل الترمذي(ص445).

(5) انظر: المنذري، مختصر سنن أبي داود(76/1).

(6) انظر: النووي، المجموع(20/2).

(7) انظر: الترمذي، العلل الكبير(ص45).

(8) السنن(145/1).

(9) السنن(292/1).

(10) المجموع(20/2).

(11) البدر المنير(434/2).

(12) بلوغ المرام(ص74).

(13) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار(124/1).

(14) السنن(145/1).

(15) المجموع(20/2).

الحكم على الحديث الخامس:

قال الباحثان: إسناده منكر.

فيه أربع علل:

في طريق الطبراني علتان:

العلة الأولى: الحسن بن أبي جعفر، أبو سعيد الجُفْري، البصري.

قال الباحثان: رجل فاضل عابد إلا مجمع على أنه متروك الحديث، منكر الحديث.

قال عمرو بن علي الفلاس[1]، والبخاري[2]، والساجي[3]، وأبو نعيم[4]:"منكر الحديث".

وقال النسائي[5]، وابن طاهر[6]:"متروك الحديث".

قال ابن حبان:"من المتعبدين المُجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممَّن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدَّث وَهِم فيما يروي، ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممَّن لا يُحتج به وإن كان فاضلًا"[7].

العلة الثانية: ليث بن أبى سليم[8] بن زُنَيم اللّيثي أبو بكر ويقال أبو بكير (مات سنة:143هـ)[9].

قال الباحثان: جمهور المحدثين على تضعيفه، واضطراب حديثه، ورد روايته.

ضعَّفه: سفيان بن عيينة[10]، وابن سعد[11]، ويحيى بن معين[12]، وأبو حاتم[13]، والجوزجاني[14]، والنسائي[15]، والدارقطني[16]، والبيهقي[17]، والذهبي[18]، وابن رجب[19]، وابن حجر[1].

---

(1) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(29/3).

(2) التاريخ الكبير(288/2).

(3) انظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال(72/4).

(4) الضعفاء(ص73-رقم46).

(5) انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين(200/1).

(6) تذكرة الحفاظ(ص17).

(7) المجروحين(237/1).

(8) اختلف في اسم أبي سليم والده قيل: أنس، وقيل: أيمن، وقيل:زيادة، وقيل:عيسى.

قال الباحثان: لعل الأقرب في اسم أبي سليم أنه أنس. لجزم أكثير من واحد به كابن حبان في المجروحين(231/2)، والسمعاني في الأنساب(100/1)، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين(29/3)،

(9) انظر ترجمته: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم(177/7-رقم1014)، والجوزجاني، أحوال الرجال(ص149-رقم135)، وأبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى(345/2-رقم879)، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات(74/2-رقم537)، والذهبي، تاريخ الإسلام(955/3)، وسير أعلام النبلاء(179/6)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء(34/2-رقم2639)، وابن حجر، تهذيب التهذيب(465/8-رقم835)، ونزهة الألباب في الألقاب(262/2-رقم3015)، والعيني، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار(55/2).

(10) انظر: العقيلي، الضعفاء(175/5)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(178/7).

(11) الطبقات الكبير(468/8-رقم3379).

(12) ابن معين، التاريخ -رواية عثمان الدارمي-(ص158-رقم560)، وابن الجنيد ، سؤالاته لأبي زكريا يحيى بن معين(ص403-رقم553).

(13) انظر: الجرح والتعديل(179/7-رقم1014).

(14) أحوال الرجال(ص149-رقم135).

(15) الضعفاء والمتروكين(ص90-رقم511).

(16) السنن(122/2).

(17) السنن الكبير(175/1).

(18) الكاشف(151/2-رقم4692)

(19) فتح الباري شرح صحيح البخاري(9/2).

وترك الرواية عنه: يحيى بن سعيد القطان[2]، وعبد الرحمن بن مهدي[3].

وقال يحيى بن معين مرة:"منكر الحديث وكان صاحب سنة"[4].

وقال أحمد بن حنبل:"مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس"[5].

وقال أبو زرعة:"ليث بن أبى سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث"[6].

وقال أبو زرعة أيضًا، أبو حاتم الرازيان:"لا يُشتغل به، مضطرب الحديث"[7].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي[8]، والدارقطني[9]:"حديثه مضطرب".

وقال ابن حبان:"كان من العُبَّاد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه"[10].

وقال أبو عبد الله الحاكم:"مُجمع على سوء حفظه"[11].

وقال النووي:"اتفق العلماء على ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه"[12].

وذكره العقيلي، وابن الجوزي[13]، في الضعفاء.

وقال ابن الملقن:"ضعيف عند الجمهور "[14].

خلاصة حال الراوي:"ضعيف مضطرب الحديث".

وفي طريق الدارقطني علتان:

العلة الثالثة: عمر بن هارون بن يزيد، أبو حفص البلخي.

قال الباحثان: مجمع على أنه متروك الحديث[15]، وكذّبه آخرون.

كذَّبه ابن معين[16]، وصالح بن محمد –جزرة–[17]، وابن الجوزي[1].

---

(1) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (38/1)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية(169/1)، والقول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد(ص41)، وموافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر (86/1)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري(19/1).

(2) انظر: العقيلي، الضعفاء (178/5)

(3) انظر: ابن حبان، المجروحين(231/2).

(4) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب(468/8).

(5) العلل ومعرفة الرجال–رواية ابنه عبد الله–(379/2–رقم2691).

(6) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(179/7–رقم1014).

(7) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(179/7–رقم1014).

(8) المعرفة والتاريخ(164/2).

(9) العلل(117/13).

(10) المجروحين(231/2–رقم906).

(11) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب(419/8).

(12) تهذيب الأسماء واللغات(75/2–رقم537).

(13) الضعفاء والمتروكين(29/3–رقم2815).

(14) البدر المنير (104/2).

(15) انظر: ابن حبان، المجروحين(90/2–رقم655)، وابن شاهين، تاريخ أسماء الكذابين(ص122–رقم364)، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين(ص152–رقم369)، وأبو نعيم الأصفهاني، الضعفاء(ص113–رقم152)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين(218/2–رقم2514)، والذهبي، المغني في الضعفاء(475/2–رقم4568).

(16) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(141/6).

(17) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد(15/13).

وقال النسائي[2]، وعبد الحق الإشبيلي[3]، وابن حجر[4]:"متروك الحديث"، وزاد ابن حجر:"وكان حافظًا".

وقال الذهبي:"كان من أوعية العلم على ضعفه وكثرة مناكيره، وما أظنه ممن يتعمد الباطل"[5].

العلة الرابعة: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، المكي، الحجازي.

قال الباحثان: متفق على أنه ضعيف، وفي أحاديثه مناكير.

ضعفه: ابن معين[6]، وأحمد[7]، وأبو زرعة[8]، وأبو حاتم[9]، والنسائي[10]، والبيهقي[11]، والذهبي[12]، وابن حجر[13]، وزاد أحمد، وأبو زرعة:"أحاديثه أحاديث مناكير".

وضعف الحديث النووي فقال:"ضعيف جدًا"[14].

الحكم على الحديث السادس:

قال الباحثان: إسناده موضوع.

علته، وآفته: جعفر بن الزبير الباهلي.

قال الباحثان: كذاب.

كذَّبه، ورماه بالوضع: شعبة بن الحجاج[15]، وابن معين[16].

وقال ابن حبان:"يروي عن القاسم مولى معاوية، وغيره أشياء كأنها موضوعة، وكان ممّن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهًا بالوضع"[17].

وقال أبو نعيم الأصبهاني:"لا يكتب حديثه لا يساوي شيئًا روى عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه غير حديث لا أصل له"[18].

وقال ابن الجوزي:"أجمعوا أنه متروك"[19].

---

(1) العلل المتناهية(121/1).

(2) الضعفاء والمتروكين(ص191-رقم475).

(3) الأحكام الوسطى(292/3).

(4) تقريب التهذيب(ص417-رقم4979).

(5) ميزان الاعتدال(229/3).

(6) انظر: العقيلي، الضعفاء(427/6).

(7) العلل ومعرفة الرجال -رواية ابنه عبد الله-(397/1-رقم803).

(8) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(211/9).

(9) انظر: ابنه، الجرح والتعديل(211/9).

(10) عمل السنن الكبرى(89/12).

(11) السنن الكبير(389/7).

(12) الكاشف(395/2-رقم6497).

(13) تقريب التهذيب(ص608-رقم7826).

(14) المجموع(13/2).

(15) انظر: العقيلي، الضعفاء(496/1).

(16) التاريخ -رواية ابن محرز-(60/1).

(17) المجروحين(250/5-رقم181).

(18) الضعفاء(ص70).

(19) الموضوعات(192/1).

وتعقب ابنُ حجر الحاكمَ في إخراجه لحديث فيه جعفر بن الزبير فقال:"قلت: ما أدري أي شيء أحوجه إلى إخراج رواية الكذابين في الصحيح، فجعفر قد أجمعوا على تضعيفه"[1].

دراسة الحديث دراسة فقهية أصولية

عمل بالحديثين الأوليين: أبو عبيد القاسم بن سلام[2]، والمزني[3]، وابن المنذر[4]، وابن حزم[5]، فقالوا النوم ناقض للوضوء مطلقًا.

قال ابن حزم:"والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواءٌ قل أو كثر، قاعدًا أو قائمًا، في صلاة أو غيرها، أو راكعًا كذلك أو ساجدًا كذلك أو متكئًا أو مضطجعًا، أيقن من حواليه أنه لم يُحدث أو لم يُوقنوا"[6].

وعمل بالأحاديث الأربعة الباقية: الحنفية[7]، وقول عند المالكية[8] فقالوا: إن نام مستلقيًا أو مضطجعًا انتقض الوضوء، وإلا فلا، وبه قال سفيان الثوري[9].

وذهب المالكية[10] إلى قول ثالث وهو أن النوم الثقيل[11] ناقض مطلقًا، قصر أم طال، والنوم الخفيف لا ينقض مطلقًا قصر أم طال، لكن إن طال استحب منه الوضوء، فهنا لم يعتبروا هيئة النائم، وإنما اعتبروا صفته.

وذهب الشافعية[12] في قول رابع في الصحيح عندهم قالوا: إن نام ممكنًا مقعده من الأرض أو نحوها لم ينتقض على أي هيئة كان في الصلاة أو في غيرها.

الترجيح:

قال الباحثان: الراجح من أقوال الفقهاء هو أن النوم ليس حدثًا بذاته، وإنما الضابط في ذلك هو الإحساس والشعور، فإذا كان المتوضئ يشعر بنفسه عند النوم فلا ينتقض وضوؤه بالنوم، وإذا كان ممن لا يشعر ولا يحس بما يخرج منه، فحينئذ يصار إلى نقض الوضوء بالنوم، وهذا ما رجحه ابن تيمية والله أعلم.

قال ابن المنذر بعد إيراده لأقوال الفقهاء في المسألة:" وأسعد الناس بهذا القول من قال: ليس على من نام مضطجعًا وضوء حتى يُوقن بحدث غير النوم"[13].

قال ابن تيمية:"النوم ليس بحدث في نفسه؛ إذ لو كان حدثًا لم يكن فيه فرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره كما في البول والغائط وغيرهما من الأحداث. وأيضا فإنه ثبت في الصحيح: أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان يؤخر العشاء حتى كان أصحاب

---

(1) إتحاف المهرة(242/6).

(2) انظر: ابن عبد البر، التمهيد(244/18)، وابن العربي، عارضة الأحوذي(8/5).

(3) المختصر (ص4).

(4) الإقناع(46/1).

(5) المحلى(212/1).

(6) المحلى(212/1).

(7) انظر: القدوري، التجريد(163/1)، والسرخسي، المبسوط(78/1)، والكاساني، بدائع الصنائع(31/1).

(8) انظر: ابن عبد البر، الاستذكار(71/2).

(9) محمد بن نصر المروزي، اختلاف الفقهاء(ص155).

(10) انظر: ابن عبد البر، الكافي(146/1)، واللخمي، التبصرة(78/1)، والقرافي، الذخيرة(230/1)، والخرشي، شرح مختصر خليل(154/1).

(11) وضابط الثقيل: ما لا يشعر صاحبه بالأصوات، أو بسقوط شيء من يده، أو سيلان ريقه ونحو ذلك، فإن شعر بذلك فهو نوم خفيف. انظر: المازري، شرح التلقين(182/1).

(12) انظر: الماوردي، الحاوي الكبير(178/1)، والنووي، المجموع(14/2) قال النووي:"حاصل المنقول في النوم خمسة أقوال للشافعي الصحيح منها من حيث المذهب ونصه في كتبه ونقل الأصحاب والدليل أنه إن نام ممكنًا مقعده من الأرض أو نحوها لم ينتقض، وإن لم يكن ممكنًا انتقض على أي هيئة كان في الصلاة وغيرها".

(13) الأوسط(259/1).

رسول الله يخفقون برءوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون". فهذا يبين أن جنس النوم ليس بناقض؛ إذ لو كان ناقضا لانتقض بهذا النوم الذي تخفق فيه رءوسهم"[1].

وقال ابن تيمية أيضًا:"إن النوم ليس بناقض، وإنما الناقض: الحدث فإذا نام النوم المعتاد الذي يختاره الناس في العادة – كنوم الليل والقائلة – فهذا يخرج منه الريح في العادة وهو لا يدري إذا خرجت، فلما كانت الحكمة خفية لا نعلم بها: قام دليلها مقامها، وهذا هو النوم الذي يحصل هذا فيه في العادة، وأما النوم الذي يشك فيه: هل حصل معه ريح أم لا؟ فلا ينقض الوضوء، لأن الطهارة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك...هذا هو الذي يقوم عليه الدليل، وليس في الكتاب والسنة نص يوجب النقض بكل نوم"[2].

ومن دلائل ظهور هذا الترجيح بعض الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك منها:

ما أخرجه مسلم في الصحيح ن طريق قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ:"كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ"، قَالَ: قُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ قَالَ:"إِي وَاللهِ"[3].

وما في الصحيحين من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ:"أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ المَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ حَتَّى نَامَ القَوْمُ[4].

قال ابن تيمية معلقًا على هذه الأحاديث:"كان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة، وقد طال انتظارهم وناموا، ولم يستفصل أحدًا لا سُئل ولا سَأل الناس: هل رأيتم رؤيا؟ أو هل مكَّن أحدكم مقعدته؟ أو هل كان أحدكم مستندًا؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض؟ فلو كان الحكم يختلف لسألهم. وقد عُلم أنه في مثل هذا الانتظار بالليل – مع كثرة الجمع – يقع هذا كله، وقد كان يصلي خلفه النساء والصبيان"[5].

قال الباحثان: وجه الاستدلال من هذين الحديثين أن النوم ليس ناقضًا للوضوء بذاته، أي أنه ليس حدثًا، كالبول والغائط والريح وغيرها، وإنما هو مظنة الحدث، وعليه فمن يشعر ويدرك بما يخرج منه عند النوم، فهذا لا يعتبر النوم بحقه ناقض للوضوء، وإن لم يكن يشعر إذا نام فهذا النوم بحق ناقض للوضوء، والله أعلم.

ومن دلائل هذا التفصيل ما جاء مصرَّحًا به في رواية أحمد وابن حبان أيضًا من حديث أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: "أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللهِ نَجِيٌّ لِرَجُلٍ حَتَّى نَعَسَ، – أَوْ كَادَ يَنْعَسُ – بَعْضُ الْقَوْمِ"[6].

وهذا يدلل على أن نومهم لم يكن مستغرقًا.

الخاتمة

الحمد لله أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان:

1- التعرف على منهج الفقهاء والمحدثين في الحكم على الأحاديث (الأسانيد والمتون)، ومعرفة الفرق بينهما.

2- أكثر الأحاديث المعلة والمردودة في المطالب الفقهية، والتي عليها العمل ضعيفة جدًا.

---

(1) مجموع الفتاوى(229/21).

(2) مجموع الفتاوى(394/21).

(3) حديث صحيح. أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء(284/1-رقم376).

(4) متفق عليه. أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأذان، باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة(130/1-رقم642)، ومسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء(284/1-رقم376).

(5) مجموع الفتاوى(393/21).

(6) إسناده صحيح. أخرجه أحمد في المسند(179/19-رقم12128)، وابن حبان في الصحيح(380/5-رقم2035).

3- عدم التسرع في تخطئة الفقهاء في بناء الأحكام على الأحاديث التي ظهر ضعفها، لأنه ربما يكون عملهم على جملة من الأحاديث، أو على أصل آخر من أصول الاستدلال.
4- الفرق بين منهج الأئمة المتقدمين وبين من تأخر أنهم لا يتوسعون في تقوية الأخبار الضعيفة.
5- لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء من النوم شيء.
6- الراجح من أقوال الفقهاء هو أن النوم ليس حدثًا بذاته، وإنما الضابط في ذلك هو الإحساس والشعور، فإذا كان المتوضئ يشعر بنفسه عند النوم فلا ينتقض وضوؤه بالنوم، وإذا كان ممن لا يشعر ولا يحس بما يخرج منه، فحينئذ يصار إلى نقض الوضوء بالنوم.

توصيات:

1- – يوصي الباحثان المتخصصين في علم الحديث، إلى النظر في كتب الفقهاء، ودراسة ما فيها من أحاديث معلة بُني عليها أحكامًا فقهية.
2- يوصي الباحثان إلى الرجوع إلى أقوال المحدثين وأحكامهم لمعرفة مقبول الحديث من مردوده.

المصادر والمراجع

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد، أبو السعادات الشيباني الجزري (1399هـ- 1979م)، ***النهاية في غريب الحديث والأثر***، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.
2. الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّي البغدادي، (1980م – 1400هـ.)، ***سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود***، تحقيق: عبد الله عبد الرحيم عيلان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت–سورية، الطبعة الثانية،
3. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (1421هـ–2001م)، ***المسند***، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
4. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (01422هـ–2001م) ***العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)***، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني, الرياض، الطبعة الثانية
5. الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي، (1416هـ–1995م)، ***الأحكام الوسطى***، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، (1405هـ–1984م)، ***الضعفاء***، تحقيق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
7. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، (1422هـ)، ***الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه***، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى.
8. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، ***التاريخ الكبير***، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
9. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني، (1424هـ–2003م) ***السنن الكبير***، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة
10. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني، (1412هـ–1991م)، ***معرفة السنن والآثار***، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق –بيروت، الطبعة الأولى.
11. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، (1395هـ–1975م)، ***الجامع***، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية.
12. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، (1409هـ)، ***العلل الكبير***، تحقيق: المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري, ومحمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية–بيروت، الطبعة: الأولى.
13. ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني، (1416هـ–1995م)، ***مجموع الفتاوى***، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
14. الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، ***أحوال الرجال***، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.
15. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (1406هـ)، ***الضعفاء والمتروكين***، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
16. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (1401هـ–1981م)، ***العلل المتناهية***، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية.

17. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن أبي حاتم الرازي، (1427هـ . 2006م)، ***علل الحديث***، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف سعد الحميد – خالد الجُريسي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية، الطبعة الأولى.
18. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي، (،1952م)، ***الجرح والتعديل***، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورًا من الطبعة الهندية، الطبعة الأولى.
19. الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان، (1359هـ)، ***الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار***، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية.
20. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، (1414هـ- 1993م)، ***الصحيح " التقاسيم والأنواع"***، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.
21. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، (1396هـ)، ***المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين***، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى.
22. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، (1411هـ-1991م)، ***مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار***، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى.
23. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (1419هـ- 1989م)، ***التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير***، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
24. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (1434هـ -2013م)، ***النكت على كتاب ابن الصلاح***، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض –السعودية، الطبعة الأولى.
25. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (1406هـ- 1986م)، ***تقريب التهذيب***، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى.
26. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (1325هـ)، ***تهذيب التهذيب***، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى .
27. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (1422هـ)، ***نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر***، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى.
28. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، (1352هـ)، ***المحلى بالآثار***، تحقيق: محمد منير الدمشقي، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى.
29. الخطابي، أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم البستي، (1351هـ-1932م)، ***معالم السنن***، الناشر المطبعة العلمية – حلب، الطبعة الأولى.
30. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (1422هـ-2002م)، ***تاريخ بغداد***، تحقيق: المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى.
31. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (1424هـ-2004م)، ***السنن***، تحقيق: مجموع من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
32. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (1400هـ-1980م)، ***الضعفاء والمتروكين***، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق، الطبعة الأولى.
33. أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، (1430هـ - 2009م)، ***السنن***، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى.

34. ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي القشيري، (1434هـ-2013م)، ***الإلمام بأحاديث الأحكام***، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى.
35. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (1405هـ-1985م)، ***سير أعلام النبلاء***، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة.
36. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (1413هـ-1992م)، ***الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة***، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى.
37. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (2003م)، ***تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام***، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
38. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (1387هـ-1967م)، ***ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين***، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية.
39. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (1416هـ - 1995م)، ***ميزان الاعتدال في نقد الرجال***، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر : دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى.
40. الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1420هـ - 1999م)، ***مختار الصحاح***، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت- صيدا، الطبعة الخامسة.
41. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، (1421هـ-2001م)، ***شرح علل الترمذي***، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية.
42. الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، (1418هـ-1997م)، ***نصب الراية لأحاديث الهداية***، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة الأولى.
43. السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، (1424هـ- 2003م)، ***فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي***، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة-مصر، الطبعة الأولى.
44. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، (1414هـ - 1993م)، ***المبسوط***، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
45. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، البغدادي، (2001م)، ***الطبقات الكبير***، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى.
46. ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي، (1409هـ-1989م)، ***تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين***، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى.
47. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري، (1423هـ-2002م)، ***معرفة أنواع علم الحديث "المقدمة"***، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
48. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، (1404هـ - 1983م)، ***المعجم الأوسط***، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة الثانية.
49. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، ***المعجم الكبير***، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

50. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمري القرطبي، (1414هـ-1993م)، ***الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار***، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار قتيبة – دمشق، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى.

51. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمري القرطبي، (1387هـ)، ***التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد***، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

52. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، (1423هـ- 2003م)، ***تعليقة على العلل لابن أبي حاتم***، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.

53. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، (1428 هـ - 2007م)، ***تنقيح تحقيق أحاديث التعليق***، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى.

54. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، (1400هـ - 1980م)، ***غريب الحديث***، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى.

55. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ***الكامل في ضعفاء الرجال***، الناشر: الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ1997م.

56. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، ***الضعفاء***، تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس – مصر، الطبعة الثانية، 2008م.

57. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ***معجم مقاييس اللغة***، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر،1399هـ - 1979م.

58. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي، تاريخ علماء الأندلس، عنى بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م.

59. القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

60. ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تحقيق، الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى،1418هـ-1997م.

61. الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.

62. اللخمي، أبو الحسن علي بن محمد الربعي، التبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

63. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق: المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى،1430هـ - 2009م.

64. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البغدادي، الحاوي الكبير(شرح مختصر المزني)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ -1999م.

65. المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر، اختلاف الفقهاء، تحقيق: محمد طاهر حكيم، الناشر: أضواء السلف، الرياض - السعودية، الطبعة: الطبعة الأولى،1420هـ - 2000م.

66. المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى،1400هـ-1980م.
67. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
68. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، التاريخ(رواية الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق.
69. مغلطاي، أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الرحمن عادل بن محمد- وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
70. ابن الملقن أبو حفص عمر بن علي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الأولى،1425هـ-2004م.
71. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإقناع، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة، 1418هـ.
72. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الفلاح، الطبعة الأولى،1430هـ - 2009م.
73. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
74. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق وإكمال: محمد نجيب المطيعي، الناشر: مكتبة الإرشاد، جدة – السعودية.
75. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
76. الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، (1414هـ، 1994م)، ***مجمع الزوائد ومنبع الفوائد***، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة.

Sources and references

1. Ibn Al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad, Abu Al-Saadat Al-Shaibani Al-Jazari, (1399 AH- 1979 AD), ***The End in Gharib Hadith and Athar,*** (In Arabic), achieved by: Taher Ahmad Al-Zawi - Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Publisher: The Scientific Library, Beirut.
2. Al-Ajri, Abu Bakr Muhammad bin Al-Hussein Al-Ajri Al-Baghdadi, (1980 AD - 1400 AH) ***Questions of Abi Obaid Al-Ajri by Abu Dawood,*** (In Arabic), investigation: Abdullah Abdul Rahim Aylan, Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut - Syria, second edition.
3. Ahmed bin Hanbal, Abu Abdullah Ahmed bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Al Shaibani, (1421 AH - 2001 AD), ***Al-Musnad,*** (In Arabic), verified by a group of investigators, under the supervision of Shuaib Al-Arnaout, Publisher: Al-Resala Foundation, first edition.
4. Ahmed bin Hanbal, Abu Abdullah Ahmed bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Al Shaibani, (1422 AH - 2001 AD) ***Ills and Knowledge of Men (the novel of his son Abdullah),*** (In Arabic), investigation: Wasi Allah bin Muhammad Abbas, publisher: Dar Al-Khani, Riyadh, second edition.
5. Al-Ishbili, Abd al-Haq ibn Abd al-Rahman al-Andalusi, (1416 AH-1995AD), ***Middle Laws***, (In Arabic), investigation: Hamdi al-Salafi and Subhi al-Samarrai, Publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
6. Al-Asbahani, Abu Naim Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq bin Musa bin Mahran, (1405 AH-1984 AD), ***the weak,*** (In Arabic), investigation: Farouk Hamadeh, publisher: House of Culture, Casablanca, first edition.
7. Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Al-Ja'fi, Al-Jami', (1422 AH) ***Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar from the Matters of the Messenger of Allah, peace be upon him, his Sunnah and his days,*** (In Arabic), achieved by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasir, Publisher: Dar Touq Al-Najat, Edition: First.
8. Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughira, ***Al-Tarikh Al-Kabeer,*** (In Arabic), Publisher: The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan, printed under the supervision of: Muhammad Abdul Mu`id Khan.
9. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein Al-Khorasani, (1424 AH - 2003 AD), ***Al-Sunan Al-Kabeer,*** (In Arabic), Investigator: Muhammad Abdul Qadir Atta, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, third edition.
10. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein Al-Khorasani, (1412 AH-1991 AD), ***Knowledge of Sunan and Athar,*** (In Arabic), investigation: Abdul Muti Amin Kalaji, Dar Qutaiba, Damascus - Beirut, first edition.
11. Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Issa bin Surah, (1395AH-1975AD) ***Al-Jami'***, investigation: Ahmed Shaker, Publisher: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press Company - Egypt, Edition: Second.
12. Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Issa bin Surah, (1409 AH), ***Al-Ill Al-Kabeer,*** investigated by: Investigator: Subhi Al-Samarrai, Abu Al-Maati Al-Nouri, and Mahmoud Khalil Al-Saeedi, publisher: World of Books, Arab Renaissance Library - Beirut, Edition: First.
13. Ibn Taymiyyah Abu al-Abbas Ahmad ibn Abd al-Halim ibn Taymiyyah al-Harani, (1416 H-1995AD) ***Majmoo' al-Fatawa,*** investigation: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim, Publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Medina, Saudi Arabia.
14. Al-Juzjani, Abu Ishaq Ibrahim bin Yaqoub bin Ishaq Al-Saadi, ***Ahwal Al-Rijal,*** Publishing House: Academic Hadith - Faisalabad, Pakistan.

15. Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abd al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad, (1406 H), ***the weak and the abandoned,*** investigation: Abdullah al-Qadi, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition.
16. Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abdul Rahman bin Ali bin Muhammad, (1401 H-1981 AD), ***Infinite Diseases,*** investigation: Irshad al-Haq archaeological, publisher: Department of Archaeological Sciences, Faisalabad, Pakistan, second edition.
17. Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman Abu Hatim al-Razi, (1427 AH - 2006 AD), ***the ills of hadith,*** investigation: a team of researchers, under the supervision of Saad al-Hamid - Khalid al-Juraisy, indexing of the Saudi King Fahd National Library, first edition.
18. Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Idris ibn Abi Hatim al-Razi, (1952 AD) ***al-Jarh and al-Ta'deel,*** achieved by: Abd al-Rahman ibn Yahya al-Ma'alimi al-Yamani, Arab Heritage Revival House, Beirut, illustrated by the Indian edition, first edition.
19. Al-Hazmi, Abu Bakr Muhammad bin Musa bin Othman, (1359 AH) ***consideration in the copyist and copied from the antiquities,*** (In Arabic), publisher: Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Deccan, second edition.
20. Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad bin Habban al-Busti, (1414 H - 1993 AD), ***the Sahih "Al-Taqseem wa al-Anaa',"*** , (In Arabic), investigation: Shuaib Al-Arnaout, Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut, second edition.
21. Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad bin Habban Al-Busti, (1396 AH), ***Al-Majrouhin from the Modernists, the Weak and the Abandoned,*** (In Arabic), investigated by: Mahmoud Ibrahim Zayed, Publisher: Dar Al-Wa'i, Aleppo, first edition.
22. Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad bin Habban al-Busti, (1411 H-1991 AD), ***famous scholars of the regions and the famous jurists of the countries,*** (In Arabic), investigation: Marzouk Ali Ibrahim, publisher: Dar al-Wafaa for printing, publishing and distribution, Mansoura, first edition.
23. Ibn Hajar, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali Al-Asqalani, (1419 AH - 1989 AD), ***Al-Habeer summary in the graduation of the hadiths of Al-Rafi'i Al-Kabeer,*** (In Arabic), Dar Al-Kutub Al-Ilmia, first edition.
24. Ibn Hajar, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali Al-Asqalani, (1434 H - 2013 AD), ***Jokes on the Book of Ibn Al-Salah,*** (In Arabic), investigation: Maher Yassin Al-Fahl, Dar Al-Maiman, Riyadh - Saudi Arabia, first edition.
25. Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmed bin Ali al-Asqalani, (1406 H - 1956 AD), ***Taqreeb al-Tahdheeb,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Awamah, publisher: Dar al-Rashid - Syria, first edition.
26. Ibn Hajar, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali Al-Asqalani, (1325 AH), ***Tahdheeb Al-Tahdheeb,*** (In Arabic), Publisher: Majlis Al-Nazmiyah Encyclopedia Press, located in India, Hyderabad Deccan, first edition.
27. Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmed bin Ali al-Asqalani, (1325 AH), ***Nuzha al-Taqla' al-Ta'wil clarification in the term Ahl al-Athar,*** (In Arabic), investigation: Abdullah bin Dhaif Allah al-Rahili, publisher: Safir Press in Riyadh, first edition.
28. Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali ibn Ahmad ibn Hazm al-Andalusi al-Dhahiri, (1352 H), ***al-Mahali al-Athar,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Munir al-Dimashqi, Publisher: Muniriyah Printing Department, first edition.
29. Al-Khattabi, Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim Al-Basti, (1351 AH-1932 AD), ***Milestones of Sunan, Publisher,*** (In Arabic), Scientific Press - Aleppo, first edition.
30. Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi, (1422 AH - 2002 AD), ***History of Baghdad,*** (In Arabic), investigation: Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, first edition.

31. Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed Al-Baghdadi, (1424 AH - 2004 AD), ***Al-Sunan,*** (In Arabic), investigation: a group of investigators under the supervision of Shuaib Al-Arnaout, publisher: Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, first edition.
32. Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed Al-Baghdadi, (1400 AH-1980 AD), ***the weak and the abandoned,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Lotfi Al-Sabbagh, publisher: The Islamic Office, Beirut - Damascus, first edition.
33. Abu Dawood, Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, (1430 AH - 2009 AD), ***Al-Sunan,*** (In Arabic), investigation: Shuaib Al-Arnaout, and Muhammad Kamel Qara Belli, Publisher: Dar Al-Resala Al-Alameya, first edition.
34. Ibn Daqeeq al-Eid, Abu al-Fath Muhammad bin Ali al-Qushayri, (1434H- 2013AD) ***knowledge of hadiths of rulings,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Khalouf al-Abdullah, publisher: Dar al-Nawader, Syria, first edition.
35. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, (1405 AH-1985 AD), ***the life of the nobles,*** (In Arabic), investigation: a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, publisher: Al-Risala Foundation, third edition.
36. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz, (1413 AH-1992AD)***, Al-Kashef fi Ma`rifa fi Ma`rifat al-Kitab al-Six`,*** (In Arabic), investigation by: Muhammad Awamah, and Ahmed al-Khatib, Publisher: Dar al-Qibla for Islamic Culture - Foundation for Quran Sciences, Jeddah, first edition.
37. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, (2003 AD), ***History of Islam and the Deaths of Celebrities and Flags,*** (In Arabic), investigation: Bashar Awad Maarouf, Publisher: Dar al-Gharb al-Islami, first edition.
38. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, (1387 AH-1967AD), ***Diwan of the Weak and the Forsaken, and Creation of the Unknown and Trustworthy in them Soft,*** (In Arabic), investigation: Hammad bin Muhammad Al-Ansari, Publisher: Modern Renaissance Library - Mecca, second edition.
39. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, (1416 AH - 1995 AD), ***The Balance of Moderation in Criticism of Men,*** (In Arabic), achieved by: Ali Muhammad Moawad, and Adel Ahmed Abdel Mawgod, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, first edition.
40. Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir, (1420 AH - 1999 AD), ***Mukhtar al-Sahah,*** (In Arabic), investigation: Youssef Sheikh Muhammad, Publisher: Al-Matabaqah Al-Asriya - Al-Dar Al-Tamazilah, Beirut - Saida, fifth edition.
41. Ibn Rajab al-Hanbali, Abd al-Rahman ibn Ahmad ibn Rajab al-Salami, (1421 AH - 2001 AD), ***al-Baghdadi, then al-Dimashqi, explaining the ills of al-Tirmidhi,*** (In Arabic), investigation: Hammam Abd al-Rahim Saeed, Publisher: Al-Rushd Library, Riyadh, second edition.
42. Al-Zaylai, Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Muhammad, (1418 AH-1997AD) ***Monument of the banner for hadiths of guidance,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Awamah, Publisher: Al-Rayyan Foundation for Printing and Publishing - Beirut - Lebanon, Dar Al-Qibla for Islamic Culture - Jeddah - Saudi Arabia, first edition.
43. Al-Sakhawi, Abu al-Khair Muhammad ibn Abd al-Rahman, (1424 AH - 2003 AD), ***Fath al-Mughith, explaining the Millennium al-Hadith by al-Iraqi,*** (In Arabic), investigation: Ali Hussein Ali, Publisher: Library of the Year - Egypt, first edition.
44. Al-Sarakhsi, Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahel, (1414 AH - 1993 AD) **, *Al-Mabsout,*** (In Arabic), Publisher: Dar Al-Maarifa - Beirut.
45. Ibn Saad, Abu Abdullah Muhammad bin Saad bin Manea al-Basri, (2001 AD), ***al-Baghdadi, al-Tabaqa al-Kabeer,*** (In Arabic), investigation: Ali Muhammad Omar, Publisher: Al-Khanji Library - Cairo, first edition.

46. Ibn Shaheen, Abu Hafs Omar bin Ahmad al-Baghdadi, (1409 AH- 1989 AD) ***History of the Names of the Weak and Liars,*** (In Arabic), investigation: Abd al-Rahim Muhammad Ahmad al-Qashqari, first edition.
47. Ibn al-Salah, Othman bin Abd al-Rahman al-Shahrazuri, (1423 H-2002 AD), ***Knowledge of the Types of Hadith Science "The Introduction",*** (In Arabic), investigation: Abd al-Latif al-Hamim - Maher Yassin al-Fahl, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, first edition.
48. Al-Tabarani, Abu Al-Qasim Suleiman bin Ahmed, (1404 AH - 1983AD), ***Al-Mu'jam Al-Awsat,*** (In Arabic), achieved by: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, Publisher: Al-Zahra Library - Mosul, second edition.
49. Al-Tabarani, Abu Al-Qasim Suleiman bin Ahmed, ***The Great Lexicon,*** (In Arabic), investigation: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, Publisher: Ibn Taymiyyah Library - Cairo, Edition: Second.
50. Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Youssef ibn Abdullah ibn Abd al-Bar al-Nimri al-Qurtubi, (1414 AH - 1993 AD)***, the comprehensive recollection of the doctrines of the jurists of the regions and the scholars of the countries in what was included in al-Muwatta from the meanings of opinion and antiquities and explaining all of this briefly and concisely,*** (In Arabic), achieved by: Abd al-Muti Amin Qalaji, Publisher: Dar Qutaiba - Damascus Dar Al-Awareness - Aleppo, first edition.
51. Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Yusuf ibn Abdullah ibn Abd al-Bar al-Nimri al-Qurtubi, (, 1387 AH), ***the introduction to the meanings and chains of transmission in al-Muwatta,*** (In Arabic), investigated by: Mustafa ibn Ahmad al-Alawi and Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri, publisher: Ministry of All Endowments and Islamic Affairs, Morocco.
52. Ibn Abd al-Hadi, Muhammad ibn Ahmad ibn Abd al-Hadi al-Hanbali, (1423 AH - 2003 AD), ***a commentary on the ills by Ibn Abi Hatim,*** (In Arabic), investigation: Sami ibn Muhammad ibn Jadallah, publisher: Adwaa al-Salaf, Riyadh, first edition.
53. Ibn Abd al-Hadi, Muhammad ibn Ahmad ibn Abd al-Hadi al-Hanbali, (1428 AH - 2007 AD), ***revision of the verification of the hadiths of commentary,*** (In Arabic), investigation by: Sami ibn Muhammad ibn Jadallah and Abd al-Aziz ibn Nasser al-Kabbani, Publishing House: Adwaa al-Salaf - Riyadh, first edition.
54. Abu Obaid Al-Qasim bin Salam Al-Harawi, (1400 AH - 1980 AD), ***Gharib Hadith,*** (In Arabic), investigation: Dr. Abdul Majeed Qatamish, Publisher: Dar Al-Mamoun Heritage, first edition.
55. Ibn Uday, Abu Ahmad bin Uday al-Jarjani, (1418 AH 1997 AD), ***al-Kamil fi weak men***, (In Arabic), publisher: Scientific Books, Beirut - Lebanon, first edition.
56. Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad bin Amr, (2008 AD), ***the weak,*** (In Arabic), investigation: Mazen Al-Sersawi, publisher: Dar Ibn Abbas - Egypt, second edition.
57. Ibn Faris, Abu Al-Hussin Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, (1399 AH - 1979 AD), ***Dictionary of Language Measures,*** (In Arabic), investigation: Abdul Salam Muhammad Harun, publisher: Dar Al-Fikr.
58. Ibn Al-Fardi, Abu Al-Walid Abdullah bin Muhammad Al-Azdi, (1408 H - 1988 AD), ***The History of the Scholars of Andalusia, he intended to publish it; correct it;*** (In Arabic), It was published by: Al-Sayyid Izzat Al-Attar Al-Husseini, Publisher: Al-Khanji Library, Cairo, Edition: Second.
59. Al-Qarafi, Abu Al-Abbas Ahmed bin Idris, (1994 AD), ***Al-Dhakhira,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Hajji, Saeed Arab, Muhammad Abu Khabza, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, first edition.
60. Ibn Al-Qattan, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad Al-Fassi, (1418H-1997AD), ***Explanation of Illusion and Illusion in the Book of Judgments,*** (In Arabic), Investigation, Al-Hussein Ait Saeed, Publisher: Dar Taiba - Riyadh, first edition.

61. Al-Kasani, Abu Bakr bin Masoud bin Ahmed, (1406 AH - 1986 AD). ***Badaa' al-Sana'i in the arrangement of laws,*** (In Arabic), publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, second edition.
62. Al-Lakhmi, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad Al-Rubai, (1432 AH - 2011 AD), ***Al-Tabsrah,*** (In Arabic), investigation: Ahmed Abdul Karim Najib, publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Qatar, first edition.
63. Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid al-Qazwini, (, 1430 AH - 2009AD), ***al-Sunan,*** (In Arabic), investigation: Investigator: Shuaib al-Arnaout, Adel Murshid, Muhammad Kamel Qara Belli, and Abd al-Latif Harzallah, Publisher: Dar al-Risalah al-Alameya, first edition.
64. Al-Mawardi, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad Al-Baghdadi, (1419 AH -1999 AD), ***Al-Hawi Al-Kabeer (Explanation of the Brief Al-Muzni),*** (In Arabic), investigation: Ali Muhammad Moawad - Adel Ahmed Abdel-Mawgod, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, first edition.
65. Al-Marwazi, Abu Abdullah Muhammad bin Nasr, (1420 AH - 2000 AD), ***Differences of Jurists,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Taher Hakim, Publisher: Adwa' al-Salaf, Riyadh - Saudi Arabia, Edition: First Edition.
66. Al-Mazi, Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Abdul Rahman, (1400 AH-1980 AD), ***Refinement of perfection in the names of men,*** (In Arabic), investigation: Bashar Awad Maarouf, Publisher: Al-Resala Foundation - Beirut, first edition.
67. Muslim, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Nisaburi, ***the Sahih Al-Musnad Al-Sahih Brief Transfer of Justice from Justice to the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Fouad Abdul-Baqi, Publisher: House of Revival of Arab Heritage - Beirut.
68. Ibn Ma'in, Abu Zakaria Yahya bin Ma'in bin Aoun al-Baghdadi, ***History (Al-Darami's narration),*** (In Arabic), investigation: Ahmed Muhammad Nour Seif, Publisher: Dar Al-Mamoun Heritage, Damascus.
69. Mughaltay, Abu Abdullah Mughaltai bin Qilij bin Abdullah, (1422 AH - 2001AD), ***Completing the Refinement of Perfection in the Names of Men,*** (In Arabic), Abu Abd al-Rahman Adel bin Muhammad - and Abu Muhammad Osama bin Ibrahim, Publisher: Al-Farouq Modern for Printing and Publishing, Edition: First.
70. Ibn al-Mulqin Abu Hafs Omar bin Ali al-Masri, (1425 H -2004 AD), ***Al-Badr al-Munir fi Takhreej al-Hadeeth and the Effects of the Great Commentary,*** (In Arabic), investigation by: Mustafa Abu al-Ghait, Abdullah bin Suleiman and Yasser bin Kamal, publisher: Dar al-Hijrah for Publishing and Distribution - Riyadh - Saudi Arabia, first edition.
71. Ibn al-Mundhir, Abu Bakr Muhammad ibn Ibrahim ibn al-Mundhir al-Nisaburi, (1418 H), ***persuasion,*** (In Arabic), investigated by: Abdullah ibn Abd al-Aziz al-Jibreen, Al-Rushd Library, Riyadh, third edition.
72. Ibn al-Mundhir, Abu Bakr Muhammad ibn Ibrahim ibn al-Mundhir al-Nisaburi, ***al-Awsat min al-Sunan, consensus and disagreement,*** (In Arabic), investigation: a group of investigators.
73. An-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad Ibn Shuaib, (1396 AH), ***the weak and the abandoned***, (In Arabic), investigation: Mahmoud Ibrahim Zayed, publisher: Dar Al-Wa'i - Aleppo, first edition.
74. Al-Nawawi, Abu Zakaria Yahya bin Sharaf, ***Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab by Shirazi***, (In Arabic), verified and completed by: Muhammad Najib Al-Mutai'i, publisher: Al-Irshad Library, Jeddah - Saudi Arabia,
75. Nawawi, Abu Zakaria Yahya bin Sharaf, (1392 AH), ***Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj,*** (In Arabic), Publisher: House of Revival of Arab Heritage - Beirut, second edition.

76. Al-Haythami, Abu Al-Hasan Ali bin Abi Bakr, (1414 AH, 1994 AD), ***Complex of Sustainability and the Source of Benefits,*** (In Arabic), investigation: Husam Al-Din Al-Qudsi, Publisher: Al-Qudsi Library, Cairo.